معوقات العملية الانتخابية في ليبيا في العام ٢٠٢٣

ا.م. د. نادية فاضل عباس فضلي/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد

المستخلص

الانقسام السياسي في ليبيا يعد من أكثر القضايا تعقيداً في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبدأ هذا الانقسام بشكل واضح بعد انهيار وسقوط نظام "معمر القذافي" في العام ٢٠١١، اذ دخلت البلاد في مرحلة انتقالية وعانت فيها من الفراغ الامني والسياسي والتدهور الاقتصادي.

تعيش ليبيا لأكثر من عقد من الزمن في ظل فوضى سياسية مستمرة، فقد ظهرت بعد الثورة احزاب وتيارات سياسية عدة تحمل رؤى مختلفة حول مستقبل البلاد مما قاد الى صراعات على السلطة، مع فشل سياسي واضح في مختلف المجالات، ووضع ليبيا كساحة من ساحات الصراع الدولي وتقسيم مناطق النفوذ بين القوى الاقليمية والدول الكبرى على حساب اقامة دولة المؤسسات والقانون، فدعم أطراف دولية للقوى المتصارعة أدى الى تعميق الصراعات، في ظل تمكن العامل القبلي واثره في إفشال تأسيس الدولة الليبية الجديدة، ولم تنعم ليبيا حتى الان بالاستقرار السياسي في ظل الانقسام الحكومي الى حكومة الشرق وحكومة الغرب، وهذا انعكس بوصفه أبرز المعوقات لإجراء الانتخابات في ظل تنازع الفرقاء.

كلمات مفتاحية:

الانتخابات، ليبيا، التعديل الدستوري، الانتخابات، المعوقات

Obstacles to the electoral process in Libya in 2023

PHD.Assis.Nadia Fadil Abbas Fadle
University of Baghdad / Center for Strategic & International studies

Abstract

The political division in Libya is one of the most complex issues in the Middle East and North Africa region. This division began clearly after the collapse and fall of the "Muammar Gaddafi" regime in 2011, as the country entered a transitional phase in which it suffered from a security and political vacuum. Libya has been living in continuous political chaos for more than a decade. After the revolution, several political parties and movements emerged with different visions about the future of the country, which led to conflicts over power, with clear political failure in various fields, which placed Libya as an arena for international conflict and the division of areas of influence between regional powers and major countries at the expense of establishing a state of institutions and law. The support of international parties for the conflicting powers led to deepening the conflicts, in light of the ability of the tribal factor and its impact on the failure of the establishment of the new Libyan state. Libya has not yet enjoyed political stability in light of the governmental division into the eastern government and the western government, and this was reflected as one of the most prominent obstacles to holding elections in light of the conflict between the parties

Keywords: Elections, Libya, Constitutional amendment, Obstacles

المقدمة

منذ سقوط نظام العقيد "معمر القذافي" في نهاية العام ٢٠١١ لم تشهد ليبيا استقراراً سياسياً مع غياب السلطة المركزية للنظام السابق، مما افضى الى تجزئة الدولة الليبية وتوسع الجماعات المسلحة ،واصبحت ليبيا تعيش ازمات سياسية حادة في ظل الانقسام السياسي، وعدت الفوضى الحجة للقوى الاقليمية والدولية للتدخل في الشأن الداخلي الليبي ولتقاسم الغنائم والثروات وهذه الاوضاع جعلت ليبيا تعيش في ظل مراحل انتقالية في غايه الصعوبة وتظافرت المعوقات الداخلية والتدخلات الخارجية لتحول دون اجراء الانتخابات في العام ٢٠٢٣، في ظل تعنت من قبل الاطراف الداخلية والتي تبحث دائماً عن مصالحها الفئوية الضيقة على حساب الوحدة الوطنية لليبيا وهذا ما يسلط البحث الضوء عليه .

أهمية البحث تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الانقسام السياسي الذي تشهده العملية السياسية في ظل وجود حكومتين في ليبيا احدهما حكومة شرق ليبيا في طبرق وحكومة غرب ليبيا في طرابلس والمعترف بها من قبل الامم المتحدة، فقد شهدت ليبيا منذ العام ٢٠١٩ حتى حزيران ٢٠٢٠ محاولات من جانب قوات شرق ليبيا للسيطرة على طرابلس، وتكونت على اثرها هيئة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد، ووفقاً للتعديل الدستوري المرقم ١٣ لعام ٢٠٢٣ تم تحديث سمات نظام الحكم في ليبيا والتهيئة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية .

إشكالية البحث: تتمحور مشكلة البحث حول معوقات العملية الانتخابية في ليبيا ولماذا لم تجر الانتخابات حتى الان ؟ وما شروط الترشح الى الرئاسة ؟ وهل هناك قاعدة دستورية حقيقية للتقدم بإجراء الانتخابات في ظل فشل اجرائها في العام ٢٠٢٣ .

فرضية البحث: إن الصراع السياسي والعسكري في ليبيا وفي ظل عدم وجود توافقات سياسية واضحة وفي ظل التدخل الاقليمي والدولي في الشؤون الداخلية يعد أهم معوقات اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا والتي كان من المؤمل إجراؤها في العام ٢٠٢٣ .

منهجية البحث: بما ان البحث يتضمن معوقات العملية الانتخابية في ليبيا يعد المنهج النظمي المنهج الامثل لدراسة هذا الموضوع فهو يحدد دراسة صيغ التعديل الدستوري للنظام الانتخابي المتبع في دراسة النظام السياسي .

هيكلية البحث سيتم تقسيم البحث على الاقسام الاتية

المقدمة

المبحث الاول: الانقسام السياسي في ليبيا

المبحث الثاني: معوقات اجراء الانتخابات في ليبيا في العام ٢٠٢٣

المبحث الثالث: مستقبل الانتخابات في ليبيا في ظل استمرار الانقسام السياسي

المبحث الاول: الانقسام السياسي في ليبيا

يعد المجتمع الليبي من المجتمعات التي تتسم بسيادة الطابع العشائري والقبلي ، إذ تشكل القبيلة المرتكز الاساسي في البنية الاجتماعية، فهناك ما يتجاوز ١٤٠ قبيلة تتفاوت في التأثير والحجم والنفوذ وكذلك في تنوع انتماءاتها المذهبية والعرقية، وتتكون ليبيا جغرافياً من الاقاليم الثلاثة وتتوزع كالاتي ،اقليم الجنوب ويقع في الشريط المجاور للدول الافريقية غير العربية ،وتسكن فيها قبائل الطوارق وتعيش بالقرب منها قبائل التبو ، أما القبائل الناطقة بالامازيغية فتتركز في مرتفعات غرب ليبيا وبقية القبائل والتي تمثل الاغلبية من السكان فتسكن في اقليمي برقة وطرابلس مثل قبائل بني سالم

وبني هلال وقبيلة العبيدات وترهونة وكراغله ورفلة والتواجر وبرزت قبيلة القذاذفه بعد هيمنة القذافي على السلطة في العام ١٩٦٩ وأصبحت قبيلة القذاذفة هي القبيلة الاولى في المشهد السياسي الليبي[١] .

وكانت السمات القبلية قد انعكست على الثورة الليبية في العام ٢٠١١ ،عن طريق تشكيل خرائط القوى والاتجاهات المحلية وصراعاتها وتحالفاتها من أجل السلطة والنفوذ ، ولذلك نجد ظهور القوى المحلية المرتبطة بالجماعات المسلحة، فضلاً عن ذلك إن البعد القبلي للجماعات المسلحة عادة ما يجسد ارادة القبيلة ومصالحها للحصول على الامتيازات والمكاسب والمحاصصة فضلا عن تحمل القوى ذات التوجه الديني المصلحة المحققة من التحالفات، وانعكس ذلك على الواقع السياسي وتجسد ذلك برسم خرائط الصراع المسلح وخاصة بعد دخول القوى والميليشيات المسلحة الى طرابلس في الرابع من نيسان٢٠١٩، ومع وجود حكومتين وسعي كل منهما الحثيث بالسيطرة على طرابلس ,أصبح هناك تخوفاً من يسيطر على ليبيا برمتها ، وهذا الموضوع كانت قد استدركته جميع القوى الليبية ،وكانت المحصلة ان خضعت جميع الحكومات لسيطرة الميليشيات من داخل طرابلس وخارجها[٢] .

وعليه هناك ثلاث قوى سياسية لها تحالف مع الجماعات المسلحة وهي كالاتي[٣] :

١- مجموعة غرب ليبيا: تعد طرابلس مركزها ، وتتكون من داخل ليبيا ولها كيانات مؤسسية منظمة معترف بها داخلياً وخارجياً ، وتضم المؤتمر الوطني ومجلس رئاسة الدولة وتضم حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فائز السراج" وتتكون من مليشيات البعض منها تابع بشكل مباشر للسلطة السياسية اعلاه، ولها علاقات حسنة مع تركيا والتي تدعم السلطة السياسية في طرابلس وذلك لمواجهة قوات الجنرال "خليفة حفتر" وكانت ايطاليا قد رفضت رفضاً قاطعاً عملية "حفتر" العسكرية واتفقت مع فرنسا بشان ذلك الا ان ايطاليا لم تغلق طرق الحوار والتفاوض مع "حفتر" .

٢–مجموعة شرق ليبيا: وتضم مجموعة طبرق ممثلة بالبرلمان الليبي ويمثل المؤسسة السياسية، كما أن لها جناحاً عسكرياً قوياً يتمثل في القوة المسلحة التي يترأسها "حفتر" وتحمل اسم "الجيش الوطني الليبي" والذي يهيمن على معظم مناطق شرق ليبيا، وارتكزت هذه المجموعة على قوتها العسكرية في السيطرة على منابع النفط والحصول على دعم وتأييد مصر والامارات والسعودية والاردن، فضلاً عن وجود تحالفات ودعم قبلي من قوى النظام السابق من اجل توظيفها واستثمار رغبتها القوية في الصعود للمشهد السياسي المستقبلي ومستفيدة بشكل كبير من حالة الانقسام السياسي الحاد ولكي توظف مجلس النواب والذي كون سلطة تنفيذية تمارس الصلاحيات والاختصاصات ضمن ارادة القيادة العامة للجيش وخضوعها حصراً لقوات حفتر [٤] .

٣–أطراف شبه حيادية : وهي التي تعلن موقفها بأنها تقف على مسافة واحدة من الخصوم والفرقاء، ولها رؤية تتعلق بالحرص الكبير على عدم الانجرار والانقياد الى حالة الفوضى الشاملة أو الوصول الى مرحلة الانسداد السياسي وفقدان الامل ، كما أن لها منافع شخصية التي قد تحصل عليها بعض الشخصيات الجهوية والمتنفذة والزعامات القبلية في تأديتها دور الوسيط المجتمعي الموثوق في القدرة على تحريك الحلول والمسارات السياسية فضلاً عن قدرتها على تحريك الملفات المعقدة مثل العدالة الاجتماعية وملفات المصالحة الوطنية والسعي الى تحقيق الانسجام والتوافق المجتمعي [٥] .

ويمكن إجمال أسباب الانقسام السياسي في ليبيا الى ما يأتي [٦] :

١–ميراث حقبة معمر القذافي: وهو الذي وضع ليبيا بعد العام ٢٠١١ في فراغ سياسي خطير و كبير، اذ لم يترك النظام السابق دولة مؤسسات قوية يعتمد عليها بأن تكون ذات صبغة قانونية ودستورية، فلمدة أربعة عقود مضت تميزت

سياسة القذافي بالارتجال والعبثية والخطابات الحماسية من دون جدوى أو هدف يذكر، واستمر النظام الليبي والفئات المقربة منه في احتكار السلطة، حتى أضحت المنظومة الادارية شديدة البيروقراطية ويتدخل في الغالب المتنفذون مالياً وسياسياً في القرارات القضائية والتي تعاني أصلاً من العجز والقصور لتداخل اعمالها مع اللجان الشعبية وهو ما تسبب في انتشار الفساد يرافقه مستوى متدن غالباً في الكفاءات العاملة.

٢-الدولة الريعية: تتميز الدولة الريعية بكونها تعتمد اعتماداً شبه تام على الريع الخارجي كمصدر اساسي للدخل القومي ،مع ضعف واضح في هياكل الانتاج المحلي وانقطاع العلاقة بين العائدات الريعية التي تعود للحكومة والجهد الانتاجي للمجتمع برمته ،وتعود نسبة كبيرة من الريع الى فئة محدودة من النخب السياسية الحاكمة، اما المتبقي وهو القليل يتم توزيعه على باقي الشعب، وقبل حقبة ظهور النفط كان الشعب الليبي يعيش في القرى والواحات بعيدين تماماً عن اية علاقة بالدولة المركزية في المناطق الشمالية، لكن الوضع السياسي قد تغير جذرياً بعد اكتشاف النفط في عقد الستينيات من القرن العشرين، إذ سيطرت الدولة بالكامل على النشاط الاقتصادي وأصبح المواطن الليبي معتمداً بشكل تام على الراتب والمنح والهبات المقدمة له من الدولة.

٣-ميراث البداوة: عمل النظام الملكي في ليبيا على نقل المجتمع من مرحلة البداوة الى التحضر والتمدن وهي المملكة التي تأسست بعد استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ وامتدت الى العام ١٩٦٩ وبقيت حتى قيام القذافي في ايلول ١٩٦٩ بإنهاء حكم ادريس الاول والغاء الملكية ، بخلاف نظام الجماهير الليبية وطيلة اربعة عقود من نظام القذافي الذي عمل على" بدونة الحواضر الشمالية" ، وجعل البداوة بقيمها تتفوق على المدينة والتحضر ومثال ذلك أن عقلية البداوة

السائدة في المجتمع الليبي لا تقيم اي وزن واعتبار لمؤسسات الدولة ولا تخضع للتقاضي والقانون بل سادت قيم أخذ الحقوق باستخدام القوة.

٤–ضعف التجربة السياسية لقد تم حل الاحزاب السياسية في غضون شهرين من نشأة دولة الاستقلال في ١٩ شباط ١٩٥٢، وفي العام ١٩٧٢ تم تجريم الحزبية وتحريمها وسن قانون تنص مادته ٣ على عقوبة الاعدام لكل من دعا الى إقامة تجمع أو حركة أو تنظيم حزبي.

ومع انهيار القبضة الشمولية والسلطوية في ليبيا بدأت ملامح ظهور تلاشي لشرعية ومشروعية مؤسسات الدولة وقد تجسدت بالاتي [٧] :

١–تراجع وانقياد المشهد السياسي لصالح القوة العسكرية.

٢–لا توجد قوة موحدة عسكرياً للحفاظ على الوحدة الوطنية بمعنى انقسام القوة العسكرية مما اثر في استقرار البلاد سياسياً.

٣–تلاشي وضعف الارادة العامة الداعمة والمساندة للشرعية.

كل هذه المظاهر السابقة كانت قد أسست لمعوقات معقدة للخروج من الازمة الليبية الحالية تمثلت بالمعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية.

اولا المعوقات الداخلية تتمثل بالنقاط الاتية:

أ–انتشار السلاح وتعدد الميليشيات المسلحة: وتمثل ظاهرة الميليشيات المسلحة أبرز وأعقد مظاهر ضعف الدولة المركزية في ليبيا وانقسمت على مجموعتين تتصارعان وتتنافسان على أكثر من جبهة ما بين مؤيد ومساندة لحكومة طرابلس وأخرى مؤيدة لحكومة طبرق.

ب– نزاعات الانفصال وخطر التقسيم: لقد أخفقت الطبقة السياسية التي آلت اليها السلطة في ليبيا عقب اسقاط نظام القذافي في ادارة الصراع والمرحلة الانتقالية ، كما أنها لم تستطع تأسيس مظلة أو خيمة امان وطني يعيش في ظلها الجميع ، وخاصة المهمشين والمعدمين في حقبة القذافي مما ادى الى تصاعد المطالبات الانفصالية وتطبيق الفيدرالية، مثال على ذلك المناطق الشرقية التي تشعر بالغبن والظلم، إذ سعت للسيطرة على موارد الطاقة والعمل على تصدير النفط عن طريق ميناء السدرة ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، بسبب وجود البحرية الامريكية ،وكما رأينا انقسام الحكومة الى اثنين أصبحت هناك أزمة شرعية تجسدت بمحور صراع سياسي وجغرافي.

ج– الولاء القبلي: ان الولاء القبلي في ليبيا يتوقف على الولاء الوطني مما يضعف الانتماء الوطني ويعرض الوحدة الوطنية لليبيا الى خطر التفتيت والانقسام، وهذا ينعكس على الانقسام في المناطق والاعراق والقبائل وعلى الاستحقاقات السياسية الوطنية والمحلية[٨].

د– الجماعات المتشددة (المتطرفة): تتعدد الجماعات الاسلامية المتشددة في ليبيا طبقاً لنطاقها الجغرافي، اذ بدأت بالتشكل في العام ٢٠١٤، ويعد مجلس شورى مجاهدي درنه من ابرز الجماعات المتشددة الموجودة في مدينة درنه

،واعلن عن تأسيسها في ١٢ كانون الاول ٢٠١٤ بقيادة "سالم دربي" وهو مقاتل ضمن تنظيمات القاعدة في افغانستان وعضو الجماعة الليبية المقاتلة والمدعوم من قبل (المؤتمر الوطني العام) منذ العام ٢٠١٢، والمفتي الذي تم عزله "الصادق الغرياني" الذي يعد الاب الروحي والمرجع للتنظيمات المتشددة في ليبيا ، وكان هذا التنظيم قد تلقى في آيار من العام ٢٠١٨ ضربات موجعة ادت الى تفكيكه على يد قوات الجيش الليبي، وهناك جماعة "المرابطون" والتي أسسها الضابط المصري المطرود "هشام عشماوي" في ٢١ تموز ٢٠١٥ واتخذ من مدينة درنة مقراً له ،وقام هذا التنظيم بمحاولة اغتيال اللواء "محمد ابراهيم" ومذبحة العريش وكذلك تفجير القنصلية الايطالية بالقاهرة، وفي تشرين الاول ٢٠١٨ تمكن الجيش الليبي من القاء القبض عليه بعملية أمنية في مدينة درنة شرقي ليبيا [٩] .

كما شهد العام ٢٠١٤ ظهور اول تنظيم لداعش في ليبيا اذ عاد المقاتلون من العراق وسوريا الى مدينه درنة الواقعة شرق ليبيا حيث تمثل مسقط رأسهم وقاموا بتحقيق نجاحات في مدينة سرت الساحلية، إذ استطاعوا فرض هيمنتهم على مناطق متعددة تمتد بطول ساحل البحر المتوسط لمسافة تزيد عن ٢٠٠ كيلو متر واعاده تسمية المنطقة لتصبح اقليم الخلافة في "طرابلس اي ولاية طرابلس" [١٠]

وهناك ايضاً الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم انصار الشريعة ومجلس شورى ثوار بنغازي وسرايا الدفاع عن بنغازي وغيرها ، ويعد تنظيم داعش الذي اسس في العام ٢٠١٤ من اخطر التنظيمات المتطرفة وأعلن عن انشاء ولايات تابعة للتنظيم هي (برقه وطرابلس وفزان) وأعلنت سرت وسط البلاد عاصمة للتنظيم، الى أن شنت "قوات البنيان المرصوص" التابعة لحكومة الوفاق هجوماً قوياً على التنظيم في مدينة سرت وبعد اشهر عدة اعلنت قوات الوفاق الوطني

في كانون الاول ٢٠١٦ تحرير سرت نهائياً من مسلحي داعش، ورغم تلاشي وضعف الكيان التنظيمي لداعش الارهابي الا ان هناك بعض الخلايا النائمة تنفذ عمليات هجومية بين الحين والاخر، كما حصل بالهجوم في آيار ٢٠١٩ على مقر مفوضية الانتخابات في طرابلس وكذلك اعلانهم عن عدد من الهجمات على بوابة الستين جنوب اجدابيا شرق البلاد [١١] .

ثانيا : المعوقات الخارجية تتمثل بالآتي:

أ–المصالح الدولية في ليبيا : تختلف طبيعة المصالح الدولية في ليبيا وفقاً لمصالح هذه القوى المتنافسة ، فروسيا من جانبها تسعى لتعزيز نفوذها في الشرق الاوسط وهي في ذات الوقت تقف ضد التطرف والتشدد ، لذلك دعمت كلاً من نظام "بشار الاسد" والجنرال "خليفه حفتر" ،مما حفز روسيا على اللقاء والتنسيق مع الجانب الاماراتي والمصري وسعت لتعزيز موقعها العسكري في نطاق البحر المتوسط عبر دعم "حفتر" وقواته المسلحة، أما فرنسا فلها أيضاً مصالح أمنية وجيوسياسية في ليبيا وتتمثل في استعادة الاستقرار والسيطرة على مجال نفوذها التقليدي في منطقة الصحراء والساحل ، ونرى اهتمام فرنسا بليبيا المجاورة لمستعمراتها السابقة مثل النيجر وتشاد والجزائر ،اذ تسعى الى استكمال مشروعها الامني لمكافحة الارهاب من خلال تأمين منطقه الجنوب الليبي وتأمين قاعدتها العسكرية المعروفة ب "ماداما" التي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق على أية امدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي والتي تخوض معها فرنسا معارك منذ العام ٢٠١٣ [١٢] .

ويمكن اجمال المصالح الاقتصادية لفرنسا في ليبيا بالنقاط الاتية [١٣] :

١– تأمين مصادر الطاقة : اتبعت فرنسا سياسة جديدة مفادها تقليل الاعتماد على الامدادات الروسية ، ولذلك اعدت المفوضية الاوروبية خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ مسودة استراتيجية جديدة تهدف الى إقامة اتحاد أوروبي للطاقة يعمل على مواجهة التبعية وضمان أمن امدادات الطاقة العالمية ، لذلك جاء الاهتمام الفرنسي لتحقيق الاستقرار والسلم في ليبيا كنتيجة للرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، عن طريق تطوير التعاون وبشكل فعال مع ليبيا وطبقاً لبيانات منظمة الدول المنتجة للنفط اوبك تحتل ليبيا المرتبة الخامسة عربياً باحتياطي نفطي يبلغ ٤٨,٣٦ مليار برميل، كما ان لديها اكبر احتياطي نفطي في قارة افريقيا ، ولا تقف الاهداف الفرنسية في النفط والغاز الليبي فقد كانت تحصل قبل الثورة على نسبة ١٧٪ من الصادرات وارتفعت بعد الثورة الى ما يقارب ٣٣٪ وهذه قفزة كبيرة .

٢–تأمين امدادات فرنسا من اليورانيوم: السياسة الفرنسية الجديدة تنصب وتؤكد على الاهتمام بالجنوب الليبي وخاصة قطاع أوزو على الحدود الليبية– التشادية وتضعه في دائرة الاهتمام الفرنسي لارتباطه بمصالحها الاقتصادية في القارة الافريقية ،اذ تعد النيجر المصدر الاساسي للشركات الفرنسية المختصة بالتنقيب عن اليورانيوم ،وهو العنصر الاساس في صناعة المفاعلات النووية للأغراض السلمية كتوليد الكهرباء بما يعادل ٧٥٪ أو لأغراض عسكرية كصناعة القنابل النووية ومن هنا تبرز أهمية ليبيا الكبيرة، وخاصة الجنوب الليبي المجاور للدولتين ووجوب وجود الاستقرار في تلك المنطقة .

٣- الحصول على عقود إعادة الاعمار في ليبيا: سعت فرنسا بشكل كبير أن يكون لها حصة في عمليات اعادة الاعمار بعد الثورة الليبية والتي قدرتها الحكومة الفرنسية في العام ٢٠١١ باحتياج اعادة الاعمار ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في ليبيا نجد أن لديها خمس مصالح وهي [١٤]:

١-ديمومة تدفق النفط من أجل ضمان استقرار انتاجه من أجل استراتيجيتها الثابتة لتأمين مصادر الطاقة.

٢- تحجيم قدر الامكان المشروع الصيني المعروف بالناعم والمشروع الروسي.

٣- مكافحة الارهاب حيث يمكن أن تكون ليبيا من اهم القواعد الامريكية لمكافحة الارهاب والقضاء عليه.

٤-تكون قاعدة لتعزيز الامن الاقليمي والعالمي.

٥-نشر الحرية والديموقراطية

ب- ارتباط القيادات الليبية بالخارج: هناك نقاط التقاء بوجهات النظر بين الدول الاجنبية والاقليمية من جانب مع القيادات السياسية والعسكرية في ليبيا ، مما أسهم بتأجيج الازمة الليبية والصراع العسكري الى مديات كبيرة في بعض المناطق، فالدول الغربية تدخلت في الشؤون الداخلية لليبيا من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، فضلا عن الدول الاقليمية مثل تركيا والامارات والدور الذي أدته في دعم الفرقاء والقوى المسلحة والميليشيات، مما يقود الى أن معظم القوى والقيادات الليبية تعاونت مع الخارج للحصول على دعم دولي لتحقيق مصالحها للسيطرة العسكرية على بعض المناطق وكذلك للوصول الى مواقع صنع القرار السياسي في ليبيا .

ج– دور الخارج في محاولات تقسيم ليبيا : كانت هناك محاولات دولية واقليمية تحت مسميات الفيدرالية والمناطقية والقبلية لتقسيم دولة ليبيا ، ولاسيما الميليشيات العسكرية المسلحة، وهذا شكل خطورة على الوحدة الوطنية الليبية وعموم أراضيها ، لو لم يتم تداركه لكان سرع في تقسيم ليبيا ، إذ توجد مخططات قديمة وحديثة لتقسيم المنطقة لدويلات عرقية وطائفية وذلك للقضاء على الاقليات العرقية والجماعات الدينية بوصف الدول الاقل اندماجاً وتجانساً ومن السهل تجزئتها لكيانات دينية وعرقية ومجتمعية طائفية وعليه لابد من اقرار دستور جديد يحفظ وحدة الاراضي الليبية وسيادتها [١٥]

في ضوء الطرح السابق نجد أن هناك أسباب داخلية وخارجية أثرت بشكل واضح على الانقسام السياسي في الداخل الليبي، وكان سقوط نظام القذافي قد أحدث هزة بالمجتمع الليبي إذ لم يكن التحول نحو نظام ديموقراطي سلس بل كان الانتقال معقد بسبب غياب دولة المؤسسات والقانون، وقاد ذلك الى بروز أزمات سياسية وعسكرية وامنية وكان لها جذورها في عهد القذافي تمثلت بغياب مؤسسات العمل الديموقراطي ووقف العمل بالدستور وسيادة القبلية والفئوية على المشهد السياسي مع ضعف المؤسسة العسكرية واهدار الموارد وهذه الاسباب ضغط على السطح بعد سقوط نظام القذافي وادخلت المجتمع الليبي بدوامة من العنف ما زالت الى يومنا هذا .

المبحث الثاني:

معوقات اجراء الانتخابات في ليبيا في العام ٢٠٢٣

مرت ليبيا بأنظمة حكم متعددة تراوحت بين النظام الملكي الى النظام الجمهوري ثم النظام الجماهيري وبعد ذلك انتقلت الى مرحلة الاعلان الدستوري للعام ٢٠١١ ولحد الان ليبيا لم تنعم بالاستقرار السياسي وهذا ما انعكس سلباً على اجراء الانتخابات والمستقبل السياسي لشعبها .

إن النظام السياسي في ليبيا يوصف بأنه نظام مختلط يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني من خلال اعتماده مبدأ الفصل بين السلطات، كما منح الدستور الليبي للعام ٢٠١٦ بعض وسائل الرقابة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية اي رقابة متبادلة مع ايجاد نوع من التكامل والتعاون[١٦] .

ليبيا اليوم ما زالت تعاني من انقسامات سياسية وأمنية كبيرة اثرت بشكل واضح على عدم اجراء الانتخابات الى يومنا هذا ، إذ ما زالت تتنافس حكومتان الاولى في غرب ليبيا مدعومة من الامم المتحدة بقيادة "عبد الحميد الدبيبة" ،والاخرى في شرق ليبيا تم تكليفها من قبل مجلس النواب بقيادة "أسامة حماد" كما سبق اعلان التعديل الدستوري سجالات ومناكفات وقد كان الاتفاق الضمني الذي تم التوصل إليه في تموز ٢٠٢٢ على أساس تقاسم عائدات النفط ، وكان الليبيون قد علقوا آمالاً كبيرة على الانتخابات الرئاسية الليبية والتي كانت مقررة في ٢٠٢١/١٢/٢٤ لأنهاء حالة الانقسام والاحتراب، وأن تكون هذه الانتخابات الرئاسية الاولى في ليبيا حيث تقدم لخوض الانتخابات ٩٨ مرشحاً على أن تجرى دورة ثانية في حال لم يحصل مرشح على اكثر من ٥٠٪ من الاصوات بالمرحلة الاولى[١٧] .

طبقا لما أكدته مفوضية الانتخابات الليبية في العام ٢٠٢١، أعلنت أن عدد المسجلين الذين كان لهم حق الادلاء بأصواتهم ما يقارب ٢,٨ مليون شخص من مجموع عدد سكان ليبيا الذي يتجاوز ٧ ملايين نسمة، وكانت هناك اسماء شخصيات سياسية وعسكرية كبيرة كانت قد ترشحت للانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع اجراؤها في ٢٠٢١/١٢/٢٤ وهي كالاتي:

١- **خليفة حفتر:** هو جنرال عسكري قوي يصفه خصومه بانه يحاول اقامة ديكتاتورية عسكرية راسخة ، ويسيطر على شرق ليبيا ، كما له الهيمنة على بعض المناطق في الجنوب ، وكان قد نصب نفسه بأن يكون قائداً للجيش العربي الليبي، وحصل على دعم واسناد دول اقليمية ودولية مثل مصر والامارات وروسيا ، ويوصف بأنه الرجل القوي والحاذق والطموح في منطقة شرق ليبيا ، وكان قد علق مهامه العسكرية في ٢٢ ايلول ٢٠٢١ من أجل الترشح للانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع اجراؤها في تشرين الثاني ٢٠٢١، وسلم مهامه الى رئيس الاركان "عبدالرزاق الناظوري" وهو يحمل الجنسية الامريكية ولم ينظم الى أي حزب سياسي ولكنه يتمتع بنفوذ عسكري وأمني كبير في شرق ليبيا [١٨] .

٢-**عبد الحميد الدبيبة:** كان رئيس حكومة الوحدة في ليبيا ، وعبد الحميد الدبيبة كان قد انضم لقائمة المرشحين لخوض الانتخابات في ٢٠٢١/١٢/٢٤، ولد الدبيبة في مدينة مصراتة الساحلية غرب ليبيا في العام ١٩٥٩ وهو حاصل على شهادة الماجستير في هندسة التخطيط الحضري وتقنيات البناء من جامعة تورونتو في كندا [١٩] .

ويعد "عبد الحميد الدبيبة" مهتماً بعالم الاقتصاد والاعمال والمال، وتمكن من عمل تغيير في الواقع المعاشي لليبيين اذ منذ توليه منصبه في آذار ٢٠٢١، ضمن سلطة انتقالية مؤقتة مهمتها قيادة ليبيا الى اجراء الانتخابات حيث عمل على اسناد الشباب المقبل على الزواج ومتابعته عبر تقديمه لتسهيلات مالية جيدة مع رفعه نسب رواتب المعلمين مما أفضى الى تحقيق استقرار أمني في مناطق الغرب من ليبيا .

٣-**فتحي باشاغا** : ولد في آب ١٩٦٢ في مدينة مصراته شرق طرابلس وهو سياسي وطيار عسكري، في تشرين الاول من العام ٢٠١٨ عين وزيراً للداخلية، وظهر دوره واضحاً عندما قامت قوات "خليفة حفتر" بالهجوم على طرابلس اذ برزت كنائب مصراتة ووقفت خلف رئيس المجلس الرئاسي "فائز السراج" اذ كان باشاغا وزير للداخلية، ويعد رجل تركيا في ليبيا [٢٠]

وكانت فرصه الانتخابية قد تراجعت بعد تحالفه مع مجلس النواب الليبي في «طبرق» إذ قام بقيادة حملة عسكرية ضد القوات في طرابلس لإسقاط حكومة «عبد الحميد الدبيبة» ولم تنجح حملته العسكرية في الغرب بعد أن تمت هزيمته من قبل القوات التابعة لحكومة الدبيبة في منتصف العام ٢٠٢٢ [٢١] .

٤-**سيف الاسلام القذافي** : هو ابن الزعيم الليبي الراحل، "معمر القذافي" وكان رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية ولد في العام ١٩٧٢، أصبح مطلوباً لدى المحكمة الجنائية الدولية في حزيران من العام ٢٠١١ [٢٢] .

ويعد السيف الاسلام القذافي أحد أكثر المرشحين المثيرين للجدل والانقسام على شخصه ما بين مؤيد له ولوالده وما بين معارض، فالمؤيدون له يقدرون والده وما زالوا يحملون له قدراً كبيراً من الولاء والتبجيل، وبذلك تكون شعبيته كبيرة، وتزايدت بعد نشوب الحرب الاهلية وتردي الاوضاع على المستويات كافة مع تدهور الاوضاع الاقتصادية، لذلك نجد الكثير من ابناء مدن جنوب ليبيا من القبائل والعشائر يرغبون بعودة نظام القذافي متجسدة بسيف الاسلام الذي سيكون قطعاً على غرار والده، وكان قد تم استبعاده من السباق الرئاسي ولكنه عاد بحكم قضائي صدر في ٢ كانون الاول ٢٠٢١ [٢٣] .

٥-**عقيلة صالح** : هو شخصية مرموقة في ليبيا وهو رجل قانون من الطراز الاول ، ينحدر في أصوله من قبيلة العبيدات تحديداً بلدة القبة شرق ليبيا ، ويحمل تخصص القانون العام وتسنم مناصب عدة تابعة لوزارة العدل والقضاء ، اذ عين في العام ١٩٧١ مساعد نيابة وفيما بعد أصبح رئيس نيابة الجبل الاخضر ، ومحامياً عاماً بمحكمة الاستئناف في الجبل الاخضر ، فضلاً عن مناصب ادارية قضائية اخرى [٢٤].

وهو الان رئيس مجلس النواب الليبي ويدعم الجنرال "خليفة حفتر" وتدعمه قبائل شرق ليبيا ، وكان قد صادق على قانون الانتخابات الرئاسية في ايلول من العام ٢٠٢١ ، وواجه منتقدين لإقرار نص قانون الانتخابات الرئاسية بأنه تم دون عرضه للتصويت في البرلمان وان القانون كان قد صمم من أجل الجنرال "حفتر" ، وكان" صالح "قد فرضت عليه عقوبات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي في العام ٢٠١٦ بعد ان رفض وهو على راس البرلمان في مدينه طبرق بالاعتراف بحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الامم المتحدة ورفعت عنه العقوبات عام ٢٠٢٠ [٢٥] .

ثانياً : التعديل الدستوري في ليبيا معوقات اجراء الانتخابات الرئاسية: صدر عن مجلس النواب الليبي في مدينة بنغازي في ٢١ /شباط ٢٠٢٣ تعديل رقم ١٣ والذي تضمن ٣٤ مادة، وتم تحديد طبيعة نظام الحكم في ليبيا بأنه نظام مختلط يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني [٢٦] .

وكان قد منح التعديل الدستوري الثالث عشر ((البرلمان الاختصاص في تنظيم سلطات الدولة)) وتضمنت المادة الثانية فيما يتعلق بنظام الحكم ويتكون «نظام الحكم من سلطة تشريعية من غرفتين وسلطة تنفيذية يرأسها رئيس منتخب مباشرة من الشعب» [٢٧] .

وقد أثير تساؤل حول هل حسم التعديل الثالث عشر الخلاف حول شروط رئيسي الدولة والوزراء وهل سيؤدي التعديل الدستوري الى اجراء انتخابات ؟

هناك معوقات عدة قانونية لإجراء الانتخابات في ليبيا يمكن ادراجها بالنقاط الاتية[٢٨]:

١-**تجاوز السلطة التشريعية على صلاحيات السلطة التأسيسية**: ان السلطات الممنوحة للبرلمان في تعديل الدستور هي ليست مطلقة من حيث النطاق الزمني وانما مقيدة بزمن وضع الدستور من السلطة المختصة بذلك ، وإذ إن المشروع قد انجز واوقف ليس لاعتراض الشعب وانما للخلافات السياسية واي اجراء دون السلطة التأسيسية يكون من سلطة غير ذي اختصاص، وما يمكن الإشارة اليه بشكل دقيق، أن الموعد الزمني لأجراء الانتخابات البرلمانية والصلاحيات التي تعود للبرلمان تكاد تكون صلاحيات مطلقة في وضع القواعد الدستورية عن طريق ما يصدره من تعديلات دستورية بشكل انفرادي دون مشاركة الشعب واخذ رأيه ، في جانب آخر نرى أن التعديل الدستوري قد ربط نجاح وحدوث الانتخابات البرلمانية بالانتخابات الرئاسية والسؤال المطروح ما الهدف من هذا الترابط ؟ ولماذا لا تتم انتخابات برلمانية ربما تكون دافعاً وحافزاً لأجراء انتخابات رئاسية وأجاب التعديل ١٣ بأنه في حالة تعذر قيام الانتخابات الرئاسية الاجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية لأي سبب كانت تعد كل الاجراءات كأن لم تكن، كما وضع البرلمان شرطاً تعسفياً لإجراء الانتخابات البرلمانية جعله خطوة تالية لنجاح الانتخابات الرئاسية والهدف من ذلك اطالة امد الانتخابات والتمسك بالسلطة من الجهات التشريعية القائمة بمنح مجلس النواب نفسه شرعية مطلقة في مدة ولايته الى اجل غير مسمى بدلاً من النهوض بالدولة وترسيخ الديموقراطية والسير بالتعديلات .

٢– أكد رئيس المجلس الاعلى للدولة «خالد المشري» على وجوب تهيئة الجو الانتخابي العام في ليبيا ليكون ملائماً ، وانه لن يتنازل عن شروط منح ترشيح مزدوجي الجنسية والعسكريين وكذلك العاملين في المجال القضائي للانتخابات، وعد «المشري» ان مجلس النواب يحاول الوثوب ليكون سلطة تشريعية مطلقة في حين أنه سلطة مقيدة بالاتفاق، مشدداً على انه لن يتم قبول أية قوانين انتخابية الا بالتوافق بين لجنتي مجلس النواب والدولة المنصوص عليها في التعديل الدستوري رقم ١٣[٢٩] .

وكان قد حدد التعديل ١٣ الشروط الواجب توفرها في ترشيح رئيس الوزراء بينما لم يحدد الشروط الخاصة باختيار رئيس الدولة اذ نص على" يحدد القانون كيفية ضوابط وشروط ترشيح رئيس الدولة وينظم استقالتهم من عملهم واليه عودتهم لسابق عملهم في حال عدم الفوز" .

٣– عدم تنظيم شرط ترشيح من ينتمي للمؤسّسة العسكرية لرئاسة الوزراء اذ لم يتضمن الاعلان ١٣ الشروط الخاصة بترشيح العسكريين، فلم ينظم أحكام ترشيح أو عدم ترشيح العسكريين لرئاسة الوزراء، فالواقع يشير أن اغفال التعديل ١٣ تضمين هذا الشرط يفتح المجال للترشيح من الفئتين لعدم وجود نص دستوري يمنع العسكري من الترشح، وذلك لان النص ورد مطلقاً ما لم يقيد بنص مضاد يقيده وهذا غير صحيح ، فالمؤسسة العسكرية يجب أن ينحصر عملها طبقاً للدستور بحماية البلاد وسيادتها والدفاع عن الدولة ضد اي تدخل اجنبي أو عمل داخلي مسلح، لذلك كان على التعديل الدستوري أن يتضمن شرط صريح بحرمان العسكري من تولي المناصب الرئاسية في الدولة[٣٠] .

ويمكن اجمال المعوقات السياسية لإجراء الانتخابات في ليبيا لعام ٢٠٢٣ بالنقاط الآتية:

١-غياب التوافق السياسي: كما رأينا سابقاً كان من المفترض اجراء الانتخابات في نهاية العام ٢٠٢١ ولكن قدمت شكاوى من أطراف سياسية حول قوانين الانتخاب وتفضيلها وتقريبها لشخصيات معينة كما رأينا في المعوقات القانونية ادت الى تأجيلها، وكان «عماد السائح» رئيس المفوضية العليا للانتخابات قد أكد ((ان العقبات الامنية والقضائية والسياسية شكلت قوة كبيرة منعت عقد الانتخابات في موعدها مؤكداً زوالها ومصادقة مجلس النواب لإجرائها))، لقد تميزت الحالة السياسية في ليبيا بالجمود باستثناء محاولات دولية للتقليل من حالة الانقسام والتصارع على السلطة بين حكومة الشرق وحكومة الغرب، الا أن ما عرف بالشخصيات الجدلية المتنازع عليها والتي ترشحت للانتخابات الرئاسية تعد أحد أهم الاسباب التي اجلت الانتخابات[٣١].

٢- المبادرة الأممية لحل الخلاف السياسي: انفتح العام ٢٠٢٣ على موجة من التفاؤل بين أوساط الشعب الليبي الذين كانوا يرغبون في كسر الجمود السياسي والعمل على اجراء الانتخابات الرئاسية وتوحيد جهود مؤسسات الدولة فقد كان المبعوث الاممي "عبد الله باتيلي" يستمع لوجهات النظر بين الاطراف المتنازعة حول تطبيق القوانين، والمشهد السياسي كما يفسره "باتلي" بوجود حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة بقيادة "عبد الحميد الدبيبة" والذي أبدى استعداده لإجراء الانتخابات مشترطاً وجود قوانين قابلة للتنفيذ وعادلة بينما طالب القائد العام للجيش الوطني بقيادة «خليفة حفتر» بحكومة تكنوقراط، بينما المجلس الرئاسي بقيادة «محمد المنفي» يؤمن بأهمية المصالحة الوطنية[٣٢].

ويرى "باتيلي" أن مدة مجلس النواب الاعلى للدولة قد انتهت وعلى اعضائه تقديم انفسهم للشعب الليبي من جديد من أجل امكانية انتخابهم مستقبلاً واكد « باتيلي»"((ان اعطاء الشعب الليبي فرصته لاختيار قادته عبر الانتخابات هو السبيل الوحيد لإعادة بناء المؤسسات الشرعية التي تمثله))، كما رحب بشدة بتمرير مجلس النواب والاعلى للدولة

بالتعديل الدستوري رقم ١٣ لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة، فقد اعلن المجلسان الاتفاق على التعديل الدستوري الذي ينص على تشكيل لجنة مشتركة من المجلسين الانفي الذكر (٦+٦) من أجل صياغة قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات وهو ما عدته البعثة الأممية خطوة للأمام وبعد اعلان المبعوث الاممي تفاصيل مبادرته ظهرت بوادر الرفض [٣٣] .

وقال «باتيلي» أن اللجنة التي كونتها الهيئتان التشريعيتان مطالبة بالموافقة على قوانين الانتخابات واذا لم يفعلوا سيكونون مسؤولين أمام الشعب الليبي والمجتمع الدولي، إذ لا يمكن أن نرى شرعية دائمة في أي مكان من العالم حيث ينتخب البرلمان عام ٢٠١٤ لمدة ١٨ شهر فقط ويبقى عمله لمدة غير محددة أي مفتوحة [٣٤] .

وكان رئيس مجلس النواب الليبي «عقيلة صالح» قد دعا أعضاء اللجنة البرلمانية المنتخبين لإعداد القوانين الانتخابية (٦ + ٦) الى وجوب الاسراع بالاجتماع مع نظرائهم في المجلس الاعلى للدولة وحثهم على انجاز قوانين الانتخابات بسرعة، وكان مستشار الامن القومي «ابراهيم بوشناف» اعلن عن اتفاق تقاسم المناصب السيادية بين الفرقاء [٣٥] .

٣– التدخلات الدولية في الانتخابات الليبية: ان ما يعقد اجراء الانتخابات في ليبيا هو التنافس الاقليمي والدولي على ليبيا وهذا ما يسمى بنظرية التدخلات التنافسية وهدفها الاساس هو اطالة أمد الصراع الاهلي، فالطموحات المتعددة للأطراف الخارجية تعمل على عرقلة السلام وتقف عائقاً كبيراً أمامه فأي اتفاق سلام يهدد مصالح الاطراف الخارجية فهؤلاء يسعون الى اعاقة تسوية الصراعات أو تأخيرها وتقويضها عن طريق وسائل متعددة [٣٦]

إذ يعد التدخل الاجنبي في ليبيا من أعظم التحديات أمام مبادرات دولية لإحلال السلام فمنذ انعقاد مؤتمر برلين الثاني في العام ٢٠٢١ كانت كل من روسيا وتركيا ومصر قد تعهدت بالعمل من أجل تحقيق انسحاب جميع الفصائل الاجانب من ليبيا ، واكد البيان الختامي

للمؤتمر أن الدول المهتمة بالملف الليبي ستمتنع عن تمويل القدرات العسكرية أو تجنيد مقاتلين ومرتزقه، وقال المبعوث الامريكي الخاص الى ليبيا « ريتشارد نورلاند » ((ان الاطراف الداخلية الخارجية الفاعلة في ليبيا تؤكد بان الطريق الاسمى الى استقرار البلاد يكمن في إجراء انتخابات ذات مقبولية ومصداقية، وأن الدول التي دعمت قبل نوعاً من النهج العسكري في داخل ليبيا رأت انه لم يكن نهجاً صحيحاً وناجحاً)) واكد «نورلاند» خلال زيارته الى مصر في ٢٦ /اب /٢٠٢٣ ((أن الانتخابات هي المفتاح لمساعدة البلاد في إعادة توحيد واضفاء الشرعية على مؤسساتها وضمان سيادتها واعتقد ان القادة السياسيين يشعرون بضغط الشعب للموافقة على الانتخابات)) [٣٧].

كما رأينا في ضوء ما تقدم ان الانتخابات في ليبيا للعام ٢٠٢٣ قد واجهت معوقات عدة بعضها سياسي وقانوني وامني، فانقسام ليبيا الى حكومتين متنافستين حكومة طرابلس والاخرى في بنغازي أدى الى تباين الرؤى حول تنظيم الانتخابات مما أضعف امكانية الوصول الى توافق بشأن القوانين الانتخابية وادارتها ، مع عدم الاتفاق على اطار قانوني للانتخابات يمثل عقبة كبيرة فعدم وجود قوانين واضحة تنظم الانتخابات تعد من المعوقات الاساسية لإجراء الانتخابات وخاصة فيما يتعلق بترشيح الشخصيات السياسية والعسكرية المثيرة للجدل، ومع استمرار وجود الجماعات المسلحة يصعب في الحقيقة اجراء انتخابات حرة وشفافة فضلاً عن وجود التدخلات الخارجية التي تزيد من الواقع السياسي سوءاً .

المبحث الثالث: مستقبل الانتخابات في ليبيا في ظل استمرار الانقسام السياسي

يبقى الوضع السياسي في ليبيا غاية في التعقيد ، اذ انتهى العام ٢٠٢٣ ولم يستطع الفرقاء السياسيين في ليبيا انهاء حالة الانقسام والتشظي ولم تجر الانتخابات، فقد انقضى العام ٢٠٢٣ دون حدوث اي اتحاد لمؤسسات الدولة، واهم هذه المؤسسات مؤسسة الجيش المنقسم بين غرب البلاد وشرقها .

اولاً: موقف المبعوث الاممي من الاوضاع السياسية في ليبيا

كان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا «عبد الله بارتيلي» قد اكد في شباط ٢٠٢٤ ((ان التقدم على طريق اجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية ليس ممكناً دون تسوية سياسية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في ليبيا)) ، كما أكد في احاطته في مجلس الامن ((أنه يجب تجنب انزلاق ليبيا الى التفكك فهناك الكثير من المؤشرات المثيرة للقلق ووجوب التوصل الى اتفاق سياسي بين اصحاب المصلحة لتشكيل حكومة موحدة تقود البلاد الى اجراء انتخابات)) واشار ايضاً ((وبالرغم من الانتهاء من المسار الدستوري للانتخابات من قبل اللجنة المشتركة ٦+٦ والتي تضم ممثلين من مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة في العام ٢٠٢٣ واعتماده من قبل مجلس النواب، ولكن يبدو أن اصحاب المصلحة غير راغبين في حل القضايا العالقة المتنازع عليها سياسياً والتي من شأنها ان تمهد الطريق امام الانتخابات التي طال انتظارها)) [٣٨] .

وكان رئيس بعثة الامم المتحدة الى ليبيا «عبد الله باتيلي» قد أعلن في ١٦ نيسان ٢٠٢٤ استقالته من مهمته المكلف بها والتي بدأها في ايلول من العام ٢٠٢٢ خلفاً للمبعوثة الامريكية «ستيفاني ويليامز» وجاءت استقالته في ظل تصاعد التجاذبات الداخلية والاقليمية، واخفاق كل المبادرات الهادفة الى اجراء الانتخابات العامة التي من المفترض ان تنهي حالة الانقسام والضعف المؤسساتي والتي تشهدها ليبيا منذ العام ٢٠١٤، وذكر أسباب استقالته أنه يحمل مسؤولية الاخفاق التي آلت اليها مساعيه في جمع الفرقاء حول طاولة المصالحة الوطنية، وانهاء انقسام السلطة التنفيذية والعمل على تنظيم الانتخابات العامة والتي تعاملت مع جهود الامم المتحدة باللامبالاة وخصوصاً مصالح الشعب الليبي والاصرار المتعمد على تأخير الانتخابات[٣٩] .

وكان« باتيلي» قد اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية «عبد الحميد الدبيبة» ورئيس المجلس الاعلى للدولة «محمد تكالة» بإعاقة الحوار والذي دعا اليه من خلال وضع شروط مسبقه تتطلب إعادة النظر بالقوانين الانتخابية والمطالبة باعتماد دستور جديد شرطاً اساسياً للعملية الانتخابية، كما اتهم «باتيلي» رئيس مجلس النواب «عقيله صالح» بالاستئثار بالسلطة التشريعية رغم ان مجلس النواب قد انتخب من العام ٢٠١٤ اي قبل عشر سنوات وولايته قد انتهت مثل باقي المؤسسات الانتقالية[٤٠] .

وبعد اكثر من سنة ونصف على تعيين «باتيلي» تم تكليف نائبته «ستيفاني خوري» بمهام البعثة الاممية بالوكالة وعكس اختيار «خوري» الرغبة الأمريكية في تمرير سياستها في ليبيا ، وفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية كي تتحكم بمسار مجريات العملية السياسية في ليبيا ، فضلاً عن مواجهة النفوذ الروسي الاخذ في التصاعد داخل ليبيا ، ولا سيما وان روسيا الاتحادية تسعى ايضاً لإيجاد موطئ قدم لها في القارة الافريقية وتعمل على تعزيز وجودها العسكري والامني داخل الاراضي الليبية التي ستكون بوابتها للتوغل داخل مجاهل افريقيا [٤١] .

واكدت «ستيفاني خوري»((ان الافعال الاحادية الجانب من قبل الجهات السياسية والامنية والعسكرية الليبية تؤدي الى زيادة التوتر وترسيخ الانقسامات المؤسسية والسياسية وتعقيد الجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي تفاوضي يرضي الجميع)) واشارت «خوري» الى عدد كبير من التطورات الامنية على سبيل المثال اندلاع اشتباكات عنيفة في شرق طرابلس تحديداً في «تاجوراء» في التاسع من آب ٢٠٢٤ وكانت هذه الاشتباكات بين مجموعتين مسلحتين اسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى بين المدنيين مع تدمير كبير للممتلكات الخاصة مما دفع الى تحرك الجيش الوطني الليبي من جانب واحد نحو الاجزاء الجنوبية الغربية من ليبيا مما دفع بقوات غرب ليبيا الى الاستعداد [٤٢] .

وترى «خوري»((ان الوضع الحالي في ليبيا غير مقبول على الاطلاق وغير قابل للاستمرار في ظل غياب محادثات سياسية تؤدي الى حكومة وانتخابات فان عدم الاستقرار السياسي والامني سوف يزداد سوءاً وان الليبيون يشعرون بالإحباط ازاء الوضع الراهن والثمن الذي يفرضه على حياتهم)) [٤٣] .

ثانياً: المسارات المحتملة للعملية السياسية في ليبيا: لقد مر العام ٢٠٢٣ والعام ٢٠٢٤ دون اجراء الانتخابات العامة في ليبيا نظراً للعقبات والمعوقات التي تم ذكرها سابقاً والتي ما زالت موجودة الى حد الان والتي تؤثر مستقبلاً على العملية السياسية برمتها .

وعليه هناك ثلاثة اتجاهات يتم الدفع بها لتبنيها من الجهات الفاعلة في الازمة السياسية الليبية والمتمثلة بالاتي [٤٤] .

١–توسيع المشاركة الفاعلة في العملية السياسية التي تشرف عليها الامم المتحدة، والذي يؤيد ويدعم هذا الاتجاه أنصار النظام السابق للقذافي والعديد من القوى والتيارات والحركات السياسية والاجتماعية التي ترغب في المشاركة بالترتيبات السياسية التي يجري التوافق عليها عن طريق الانتخابات والمفاوضات إذ تضمن العملية السياسية تمثيل مقبول ومحترم لهم في السلطة السياسية المقبلة وهذا الاتجاه تؤيده كل من فرنسا وروسيا والصين .

٢– العمل على اعادة التفاوض على تشكيل السلطة التنفيذية ويضم هذا الاتجاه كل من رئيس مجلس النواب «عقيلة صالح» وقائد الجيش الوطني الجنرال «خليفة حفتر» في الشرق والقوى المستبعدة من المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية بالمناطق الغربية بما فيها فريق الحزب الديموقراطي برئاسة «محمد صوان» ورئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب «فتحي باشاغا» وبعض الجهات الفاعلة في طرابلس ومصراته والزاوية وغريان .

٣- وجوب تغيير الطبقة السياسية الحالية عن طريق الصندوق الانتخابي ويساند هذا الاتجاه رئيس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» ومعه رئيس المجلس الاعلى للدولة «محمد تكالة» الى جانب طيف اجتماعي وسياسي متنوع في الجنوب والغرب والشرق من بين أنصار النظام السابق وأنصار فبراير .

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا «عبد الحميد الدبيبة» قد اعلن في تشرين الاول من العام ٢٠٢٤ خلال مشاركته في مدينة «مصراته» باحتفالية بأن يتخذ خطوات حازمة للوصول الى الانتخابات العامة، ويرى عضو مجلس النواب الليبي «علي التكبالي» ((أن البعض يتصور ان الدبيبة قد يلجأ للتنسيق مع رئيس المجلس الرئاسي «محمد المنفي» لتنظيم استفتاء على حل مجلس النواب وذلك من خلال ما يسمى بمفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني والتي قرر «المنفي» تأسيسها في آب ٢٠٢٤)) واكد "التكبالي " "ان الدبيبة لا يملك القدرة على تنظيم اي استفتاء الا في النطاق الجغرافي الذي تسيطر عليه حكومته وهو لا يتعدى اكثر من ٢٠٪ من المساحة الكلية الى ليبيا [٤٥] .

ونجد بالمقابل ان رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة «الدبيبة» يؤكد على ضرورة اجراء استفتاء عام ليعبر المواطنين عما يريدوه وجدد رفض حكومته تمديد المرحلة الانتقالية ويصر على تشريع قوانين انتخابية عادلة لا تستهدف اشخاص معينين، وبين اسباب بقاء الاختلاف لان من بين السياسيين من يرغب بفرض نظام عسكري على ليبيا، والجاميع الاخرى تريد فرض نظام ديني صارم [٤٦] .

مع ما تعانيه ليبيا اليوم من أزمات سياسية مستمرة وتؤثر على مستقبلها كدولة مرهون باستمرار المشكلات الاتية [٤٧]:

١-**الادوار الأممية غير المكتملة:** بينت السنوات السابقة منذ سقوط نظام العقيد «معمر القذافي» عن القصور الكبير في معالجة الامم المتحدة لهذه الازمة السياسية المعقدة، اذ اخفق المبعوثون الاممين في حل الازمات منذ العام ٢٠١١ وحتى

نيسان من العام ٢٠٢٤،ولم يستطيعوا ايجاد مخرج أو وضع حد لدوامة الاخفاقات المتكررة في المسار السياسي الليبي بالرغم من امتلاكهم خبرات علمية وفنية وكفاءات ، كما يلاحظ عدم ممارسة بعثة الامم المتحدة أية ضغوط على اطراف الازمة كما لم تلجأ لأية تحركات من شأنها ان تجبر القوى السياسية على التجاوب مما يجعل ادوارها غير مكتملة ومنقوصة.

٢- **اشكالية الاولويات والترتيبات المؤقتة:** بينت الحالة الليبية الانسداد السياسي وما يمكن أن تكون المرحلة التالية بعد استقالة «عبد الله باتيلي» وما يمكن أن تكون قدمته نائبته «ستيفاني خوري» التي جاءت بعده، إذ ظل مسار عملها يسير باتجاهين الاول هو إمكانية سيرها طبقاً لسلفها «عبد الله باتيلي» واحياء مبادرته للحوار الفاعل ومنحها زخماً دولياً ومعالجته القصور من أجل فهم مطالب الاطراف الداخلية للصراع التي امتنعت عن الحوار، والاتجاه الاخر تتجه «ستيفاني خوري» أن تكون خطواتها القادمة مثل المبعوثة« ستيفاني ويليامز» عندما اطلقت الحوار السياسي بمشاركة ٧٥ ليبياً وافضى الى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «الدبيبة»، وهنا يلاحظ عوائق وعقبات تواجه المبعوثين الاممين من حيث قدرتهم على انتاج مراحل انتقالية متعاقبة وتتوقف دون الانتقال للخطوة الاخرى المستكملة باستكمال المسار السياسي.

٣- **معضلة الفاعلين الخمسة:** الاطراف الخمسة هم رئيس مجلس النواب الليبي «عقيلة صالح» ورئيس المجلس الاعلى للدولة «محمد تكاله» ورئيس المجلس الرئاسي «محمد المنفي» ورئيس حكومة الوحدة الوطنية «عبد الحميد الدبيبة» والقائد العام للجيش الليبي «خليفة حفتر» وهذه الاطراف ما زالت متحكمة بالوضع الليبي بشكل كامل ولديها كامل

القدرة الكبيرة لعرقلة المسار السياسي، وهؤلاء من الصعوبة ازاحتهم بسهولة، ولكن من الممكن أن يتم ممارسة المزيد من الضغوط لإجبارهم على تقديم التنازلات باتجاه جهود التسوية .

في ضوء الطرح السابق نجد ان المسار السياسي في ليبيا ما زال متعثراً وهناك متغيرات داخلية وخارجيه تؤثر في اتمام عملية اجراء الانتخابات العامة مترافقة مع اخفاق دور المبعوثين الاممين في تقريب وجهات النظر بين الفاعلين الخمسة، حيث يبحث كلاً منهم على مصالحه الشخصية دون الالتفاف الى مصالح الشعب الليبي المنهك من الحروب والصراعات الداخلية والتنافس الدولي على مقدرات البلاد .

الخاتمة

في ضوء ما تقدم نجد ان ليبيا لم تنعم بالاستقرار السياسي منذ سقوط نظام العقيد «معمر القذافي»، ومستقبل العملية السياسية ما زال معقداً في خضم المشكلات المتشابكة بين الفاعلين الخمسة، اذ يعتمد مستقبل العملية السياسية على مدى التزام الاطراف المحلية والدولية بالتوصل الى تسوية سياسية شاملة واستكمال العملية السياسية، وفي ظل عدم اتمام الانتخابات العامة ربما يؤول الوضع الى المشاهد الأتية:

١-استمرار التوترات والانقسام السياسي: ان عدم اجراء الانتخابات أو تأجيلها المستمر سوف يؤدي الى تعميق الانقسام السياسي بين شرق البلاد وغربها، مما يخلف حالة عدم الاستقرار الدائم وهذا الوضع قد ينعكس سلباً على الاقتصاد الليبي ويزيد من معاناة المواطنين بسبب تعطل مؤسسات الدولة وعدم القدرة على توحيدها .

٢– التدخل الدولي ودوره في دعم التسوية والمصالحة الوطنية: قد تسعى بعض الاطراف الدولية الى تقديم المزيد من الدعم لليبيا عن طريق البعثات الاممية ومبادرات الحوار الوطني وإذا تم ذلك بشكل فعال فقد يسهم في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة الا ان التأثير الخارجي احياناً يعقد الاوضاع عندما تتضارب مصالح الدول الداعمة .

٣– الحاجة الى إطار دستوري وقانون انتخابي شامل: فمن أكبر التحديات التي تواجه العملية السياسية هو التوافق على دستور دائم وقانون انتخابي يرضي الاطراف كافة إذا تم التوصل الى حل توافقي حول هذه القضايا فإن هذا قد يضع البلاد على مسار الاستقرار السياسي ويفتح الباب امام انتخابات عامة مقبولة وشفافة .

٤– تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مؤقتة: قد يكون الحل العملي هو تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على التحضير للانتخابات وتضمن تنفيذ الاصلاحات السياسية الضرورية ومثل هذه الخطوة قد تسهم في تهدئة الاوضاع وتوجيه التركيز نحو ارساء الدولة الحديثة .

٥– التحديات الأمنية ومخاطر العنف: مع استمرار غياب سلطة مركزية قوية تبقى التحديات الأمنية كبيرة اذ لا تزال الجماعات المسلحات تسيطر على اجزاء واسعة من البلاد مما يهدد بعودة النزاعات المسلحة في أي وقت .

واخيراً: مستقبل العملية السياسية في ليبيا مرتبط بقدرة الاطراف الليبية على تحقيق توافق طويل الامد واستعداد المجتمع الدولي لدعم حل شامل ومستدام يتجنب استغلال الازمات لأهداف سياسية .

الهوامش والمصادر

(١) هاني موسى، القبيلة والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آب، ٢٠٢٢ ، ص٥١.

(٢) عبد الوهاب محمد الحار، واقع المشهد السياسي الليبي المسارات والسياسات، مجلة العلاقات الدولية، اكاديمية العلاقات الدولية، اسطنبول، ايلول ٢٠٢٣، ص٤.

(٣) سامح راشد، مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية العدد ١٧٨، ٢٠١٩، ص٩٤-٩٥

(٤) المصدر نفسه، ص٩٥.

(٥) عبد الوهاب محمد الحار، مصدر سبق ذكره، ص٥ .

(٦) الحسين العلوي، الازمة الليبية بين صراع الارادات الدولية والانقسام الداخلي، ورقات تحليلية، مركز للدراسات الدوحة كانون الاول،٢٠٢٠، ص٢-٣ ، وينظر احمد الزروق واخرون، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد ٢ ،العدد٣،تموز ٢٠١٩ ، ص ٨٨، وقارن مع سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا ، اوراق سياسية ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،اسطنبول ،٢٠١٨، ص ٢١.

(٧) محمد القايدي، الازمة الليبية: الفواعل المتحركة للصراع والمسارات المستقبلية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية المملكة المتحدة، اوراق ودراسات ،ايلول ٢٠٢٣،ص٦ .

(٨) سمير احمد سنان، الازمه الليبية وتحديات بناء الدولة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٢١،ص٦١-٦٤.

(٩) مؤشر الارهاب في ليبيا: اهم الجماعات الاسلامية المسلحة

http://www.afigatenews.net

(١٠) ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، نظرة تحليلية، اكاديمية الامارات الدبلوماسية، اوراق تحليلية الامارات، ابريل ٢٠١٦، ص٢-٣.

(١١) مؤشر الارهاب في ليبيا مصدر سبق ذكره

(١٢) احمد همام محمد همام، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجله الدراسات السياسية الاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد ٢، اكتوبر، ٢٠٢٣، ص١٩٥.

(١٣) توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي الدوافع والاتجاهات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر المجلد١٤، العدد ١، ٢٠٢٢، ص٤٢١.

(١٤) عبد الرزاق العرادي، الصراع الجيو سياسي في ليبيا والحراك الامريكي

http://www.arabi21-com.com. Cdn. Amp. 2024

(١٥) سمير احمد سنان، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٦٩.

(١٦) صالح احمد محمد الفرجاني، رئيس الدولة واختصاصاته في الانظمة السياسية :دراسة تحليليه ،مجله الاستاذ، تصدر عن نقابة هيئة التدريس ،جامعة طرابلس، العدد ٢٤ ،ربيع ٢٠٢٣ ،ص١٠١ .

(١٧) مستقبل الانتخابات في ليبيا بعد اقرار قانون الانتخابات من البرلمان، المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية

،تشرين الاول ،٢٠٢٣ ،ص٢١ .

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٣.

(١٩) من هو عبد الحميد الدبيبة؟

http://www.alaraby.com.2021.

(٢٠) فتحي باشاغا طيار وتاجر اعادته الثورة الليبية إلى السياسة

https://www.aljazeera.net/encyclopedia / 2022

(٢١) مستقبل الانتخابات في ليبيا مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-٢٦.

(٢٢) سيف الإسلام القذافي

https ://ar.wikipedia.org/wiki

(٢٣) مستقبل الانتخابات في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤-٢٥.

(٢٤) من هو عقيله صالح رئيس البرلمان الليبي

https://alwasat.lydownload/arc.2014

(٢٥) مستقبل الانتخابات في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٢٦) علي سعدي عبد الزهرة جبير، الاستحقاق الانتخابي في ليبيا لعام ٢٠٢٣: دراسة في المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣.

(٢٧) الجريدة الرسمية، مجلس النواب الليبي، العدد ٤/ بتاريخ ٢٣ /٢ / ٢٠٢٣

(٢٨) ايناس الزنكولي، المعوقات القانونية لانتخابات السلطة الرئاسية في الاعلان الدستوري الليبي وتعديلاته، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراته، العدد ١٥، ٢٠٢٣، ص ١٣-١٥.

(٢٩) رئيس المجلس الاعلى للدولة في ليبيا لن نتنازل عن شروط منع ترشح مزدوجي الجنسية والعسكريين والعاملين في القضاء

https://www.aljazeerra.net/news/2023

(٣٠) ايناس الزنكولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٣١) علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص ٦ – ٧

(٣٢) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، /٢١/٢/٢٠٢٣

(٣٣) علي سعدي عبد سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٥) صحيفة الشرق الاوسط، لندن، بتاريخ ٢/٤/٢٠٢٣.

(٣٦) عبد الرؤوف الجروشي، إثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، اوراق تحليليه، يوليو٢٠٢٣، ص١٠.

(٣٧) علي سعدى عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص ١١ – ١٢.

(٣٨) مسؤول اممي يدعو قادة ليبيا لتنحية خلافاتهم وتشكيل حكومة تقود البلاد الى الانتخابات https://www.new.un.org/ar/2024

(٣٩) استقالة مبعوث الامم المتحدة في ليبيا: اسبابها وسياقاتها وتداعياتها المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.https://www.alaraby.co.uk/p.3

(٤٠) المصدر نفسه، ص٣-٤.

(٤١) رضوى الشريف، اي مستقبل تنتظره ليبيا بعد استقالة المبعوث الاممي عبد الله باتيلي، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات، تقدير موقف، ابريل، ٢٠٢٤ info@shafcenter.org. 2024

(٤٢) مسؤولة اممية الافعال أحادية الجانب في ليبيا تزيد التوتر وترسيخ الانقسامات وتعقد التوصل إلى حل

https//www.news.un-or/ ar/2024

(٤٣) المصدر نفسه

(٤٤) كامل عبد الله، الاتجاهات المحتملة للمسار السياسي في ليبيا ٢٠٢٤، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٢٤، ص٤.

(٤٥) جاكلين زاهر، غموض وتساؤلات بعد تعهد الدبيبة بخطوات حازمة لإجراء الانتخابات الليبية، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٠٢٤/١٠/٢٦.

(٤٦) الدبيبة يؤكد رفض تمديد المرحلة الانتقالية ويجدد الدعوة الى اجراء استفتاء شعبي. https://libyaalahrar.tv/2024/10/31٤٧

(٤٧) محمود قاسم، لماذا يستمر التعثر المزمن للمسار السياسي الليبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، مايو، ٢٠٢٤، ص ٤-٥.